أثار وتداعيات التدخل الخارجي على الأمن القومي الليبي ما بعد 2011م

(دراسة تحليلية)

أ. معمر محمد الكشر

الأكاديمية الليبية فرع مصراتة ، قسم العلوم السياسية، ليبيا

mmralkshr1@gmail.com

الملخص

يقدم هذا البحث تحليلاً معمقاً للتدخلات الخارجية في ليبيا ما بعد 2011، باحثاً في أشكالها المختلفة، وأهدافها المعلنة وغير المعلنة، وتأثيرها المعقد على الأمن القومي الليبي. ويهدف البحث إلى توفير فهم شامل للتحديات التي تواجه السيادة الليبية والاستقرار الداخلي نتيجة لهذه التدخلات. ويكشف التحليل أن هذه التدخلات، التي غالباً ما تبرر بأهداف إنسانية أو أمنية، كانت مدفوعة بمصالح استراتيجية واقتصادية، مما أدى إلى تآكل القانون الدولي وتفاقم الأزمة الليبية. وتشير النتائج الرئيسية إلى أن التدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى الصراعات بالوكالة، أدت إلى تفكيك المؤسسات العسكرية الليبية، وساهمت في انتشار الميليشيات والجريمة المنظمة والإتجار بالبشر، وزادت النفوذ الأجنبي على طول الحدود. كما أدت هذه التدخلات إلى تعطيل العملية السياسية، وتفاقم الانقسامات الداخلية، وتدهور الخدمات العامة، وتدويل الأزمة الليبية، مما أدى إلى تآكل كبير في السيادة الوطنية. يخلص البحث إلى أن موارد ليبيا الطبيعية وموقعها الجغرافي، بدلاً من أن تكونا عاملي قوة، أصبحتا دافعاً للتدخل الخارجي، مما خلق حلقة مفرغة من الهشاشة الداخلية والاستغلال الخارجي. ويقدم البحث توصيات عملية تهدف إلى دعم بناء دولة ليبية موحدة ومستقرة من خلال تعزيز المؤسسات الوطنية، وتحقيق المصالحة، وتوحيد الجهود الدولية لدعم السيادة الليبية .

Abstract:

This research provides an in-depth analysis of external interventions in post-2011 Libya, examining their various forms, their stated and unstated objectives, and their complex impact on Libyan national security. The research aims to provide a comprehensive understanding of the challenges facing Libyan sovereignty and internal stability as a result of these interventions. The analysis reveals that these interventions, often justified by humanitarian or security objectives, have been driven by strategic and economic interests, eroding international law and exacerbating the Libyan crisis. The main findings indicate that direct and indirect military interventions, as well as proxy conflicts, have led to the dismantling of Libyan military institutions, contributed to the proliferation of militias, organized crime, and human trafficking, and increased foreign influence along the borders. These interventions have also disrupted the political process, exacerbated internal divisions, deteriorated public services, and internationalized the Libyan crisis, leading to a significant erosion of national sovereignty The research concludes that Libya's natural resources and geographical location, rather than being factors of strength, have become a driver of external interference, creating a vicious cycle of internal fragility and external exploitation. The research provides practical recommendations aimed at supporting the building of a unified and stable Libyan state by strengthening national institutions, achieving reconciliation, and unifying international efforts to support Libyan sovereignty.

استلمت الورقة بتاريخ 2025/09/02، وقبلت بتاريخ 2025/09/14، ونشرت بتاريخ 2025/09/16

الكلمات المفتاحية: (الأمن القومي الليبي - التدخل الخارجي - التدخل العسكري - التدخلات الأجنبية - الصراع بالوكالة - تفكيك المؤسسات)

Keywords:
Libyan national security, external interference, military intervention, foreign interventions, proxy conflict, dismantling institutions, organized crime, national sovereignty, resource

المقدمة:

شهدت ليبيا بعد عام 2011 حالة من الانهيار الأمني الشامل نتيجة التدخلات الخارجية التي تعددت أشكالها بين العسكرية والسياسية والاقتصادية، هذه التدخلات أدت إلى إضعاف قدرة الدولة الليبية على حفظ الأمن القومي، حيث أصبح الأمن الداخلي مهددًا بسبب انتشار الميليشيات المسلحة، وتصاعد الجماعات الإرهابية، وتفاقم الأزمات السياسية، حيث ساهمت التدخلات الدولية، لا سيما العسكرية منها، في زعزعة الاستقرار الداخلي في ليبيا، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات الأمنية والسياسية وتعطيل مؤسسات الدولة.

علاوة على ذلك، إن الأطراف الخارجية سعت إلى استغلال الانقسام السياسي الليبي لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، مما أضعف قدرة الدولة على حماية أمنها القومي وحدودها، هذه التدخلات لم تقتصر على الأبعاد الأمنية فقط، بل شملت أيضًا التأثيرات الاقتصادية، مما زاد من تعقيد الأزمة الداخلية للدولة.

بناءً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تحليل التدخلات الخارجية وتأثيرها على الأمن القومي الليبي، مع التركيز على الفترة الممتدة من 2011 إلى 2023، بهدف تقديم رؤى واضحة تساعد في فهم جذور هذه التدخلات وأبعادها الأمنية والسياسية.

إشكالية البحث:

شهدت ليبيا بعد عام 2011 تدخلات خارجية متعددة تحت ذرائع مثل دعم التحول الديمقراطي ومكافحة الإرهاب، لكنها كانت مدفوعة بمصالح سياسية واستراتيجية، وأدى هذا التداخل بين الأجندات المحلية والخارجية إلى تصاعد الانقسامات الداخلية، مما أضعف الدولة في مواجهة التحديات الأمنية.

من خلال ما سبق، يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

كيف أثرت التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي خلال الفترة من 2011 إلى 2023؟

ومن السؤال الرئيسي تتفرع الأسئلة التالية:

1- ما هو مفهوم الأمن القومي؟
2- ما هو مفهوم التدخل الخارجي؟
3- ما هي الأطراف الخارجية الفاعلة في التدخل في ليبيا؟
4- كيف أثرت التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي؟

فرضيات البحث:

يمكن صياغة **الفرضية الرئيسية** بالشكل التالي:

التدخلات الخارجية التي تعرضت لها ليبيا منذ عام 2011 أثرت بشكل مباشر وسلبي على الأمن القومي الليبي.

من الفرضية الرئيسية يمكن صياغة **الفرضيات الفرعية** التالية:

1- الأمن القومي يُعتبر الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها الدول في حماية استقرارها الداخلي وسلامتها من التهديدات الخارجية.
2- التدخلات الخارجية التي حدثت في ليبيا منذ عام 2011 كانت تهدف إلى تحقيق مصالح سياسية واقتصادية وأمنية لدول وأطراف خارجية، مما أثر على استقرار البلاد.
3- الأطراف الخارجية التي تدخلت في الشأن الليبي تشمل دولًا إقليمية ودولية، بالإضافة إلى منظمات تسعى لتحقيق أهدافها على حساب استقرار ليبيا.
4- التدخلات الخارجية خلال الفترة من 2011 إلى 2023 أسهمت في زعزعة الأمن القومي الليبي عبر تفاقم الأزمات السياسية، الأمنية، والاقتصادية

أهمية البحث:

يمكن توضيح أهمية البحث في النقاط التالية:

1- يعزز البحث الفهم العميق لأثار التداعيات التي أحدثتها التدخلات الخارجية في ليبيا على استقرار النظام السياسي والأمني، ويحدد كيف أسهمت هذه التدخلات في تعميق الأزمات السياسية والصراعات الداخلية بعد عام 2011.
2- يقدم البحث تحليلًا للعوامل الإقليمية والدولية التي أسهمت في التدخلات العسكرية والسياسية في ليبيا، ويحدد كيف ساهمت هذه القوى في تشكيل الوضع الحالي للأمن القومي الليبي.
3- يساهم البحث في إثراء الدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية والأمن القومي، من خلال تقديم تحليل شامل لتأثير التدخلات الخارجية على دولة ليبيا التي تعاني من أزمات متعددة الأبعاد.
4- يغطي البحث فترة زمنية حرجة شهدت تحولات كبيرة في المشهد السياسي والأمني الليبي، مما يجعل نتائجه مرجعًا مهمًا لفهم هذه المرحلة ودراستها.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث الى:

1- تحليل أثار وتداعيات التدخلات العسكرية الخارجية في ليبيا منذ عام 2011 على الأمن القومي، مع التركيز على تفاقم الأزمات السياسية والأمنية.
2- استكشاف كيفية تأثير ضعف المؤسسات الحكومية في ليبيا على قدرة الدولة في مواجهة التحديات الأمنية الناتجة عن التدخلات الخارجية.
3- دراسة تأثير التدخلات السياسية والاقتصادية من القوى الإقليمية والدولية على زيادة التحديات الأمنية وتهديداتها للأمن القومي الليبي.
4- دراسة كيف يمكن للسياسات التي تعزز السيادة الوطنية وتحد من التدخلات الخارجية أن تسهم في استقرار الوضع الأمني.

حدود البحث:

الحدود المكانية: دولة ليبيا.

الحدود الزمانية: تقتصر الفترة الزمنية لهذا البحث من 2011م الى 2023م.

مناهج البحث:

لتحقيق أهداف هذا البحث سيعتمد الباحث على **المنهج الوصفي** لدراسة طبيعة التدخلات الخارجية وانعكاسها على الأمن القومي، كذلك استخدام **منهج دراسة الحالة** وهنا ستكون ليبيا هي الحالة الخاصة بالبحث.

الدراسات السابقة:

1- دراسة ابوبكر المبروك بشير ابوعجيلة، 2015، بعنوان (الأمن القومي الليبي والمواجهة مع الغرب): هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الجوانب الرئيسية للأمن القومي الليبي وأبرز أثار المواجهة مع الغرب على الأمن القومي الليبي بعد عام 1969م، واستخدم الباحث المنهج التحليلي إضافة الى المدخل التاريخي، وأظهرت الدراسة ان سياسة التحدي والمواجهة مع الغرب بدلاً عن الدبلوماسية لم تكن صائبة ومفيدة بالنسبة للأمن القومي كما جلبت لها العديد ن العقوبات الدولية.
2- دراسة محمد إمحمد أبو زيد وعمر حمدان الحضرمي، 2019، بعنوان (أثر الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي 2011-2017): هدفت الدراسة إلى التعرف على الهجرة غير الشرعية الناجمة عن تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية في ليبيا بسبب الحروب والصراعات، وأثرها على الأمن القومي الليبي، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لتتبع ظاهرة الهجرة، والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل الواقع، والمنهج القانوني لدراسة التشريعات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أبرزها أن الهجرة غير الشرعية بين 2011 و2017، شكلت تهديدات أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية على ليبيا. وأوصت الدراسة بضرورة بسط سيطرة الدولة على مؤسساتها، إعادة هيكلة الجيش والأمن الوطني، ومنع السلاح خارج الإطار القانوني.
3- دراسة علي جمعة العبيدي، 2024، بعنوان (الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل والصحراء وانعكاساتها على الأمن القومي الليبي): هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على أهم التحديات الأمنية والتهديدات في منطقة الساحل الإفريقي التي تقف عائقًا أمام تحقيق الاستقرار والأمن في ليبيا وتأثير هذه التحديات على عملية بناء الدولة في ليبيا. استخدم الباحث المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة. أظهرت الدراسة أن منطقة الساحل الإفريقي تشهد تهديدات أمنية متزايدة، مثل الجريمة المنظمة، والإتجار بالبشر، والهجرة غير الشرعية، والنشاط الإرهابي، مما ساهم في تعقيد الأوضاع الأمنية في ليبيا. كما أظهرت الدراسة أن هشاشة الدول في المنطقة وعدم وجود سياسة أمنية مشتركة بين الدول المغاربية قد ساهم في زيادة التهديدات الأمنية
4- وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة بتناولها كيفية تفكيك التدخلات الخارجية للمؤسسات العسكرية الليبية وتدويل الأزمة، وتحويل ليبيا إلى ساحة للصراعات بالوكالة .وهذا يختلف عن الدراسات الأخرى التي ركزت على تهديدات أمنية محددة أو علاقات تاريخية.

المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي.

التدخل الخارجي ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه في العلاقات الدولية، تتطلب تعريفًا دقيقًا لفهم أبعادها. تتناول الأدبيات السياسية والقانونية مفهوم التدخل الخارجي ضمن نطاقين رئيسيين: واسع وضيق.

أولًا: مفاهيم التدخل: يشير التدخل الخارجي، بمعناه الأوسع، إلى "الممارسات الخارجية التي تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة"، كما عرّفها الفقيه **جوزيف ناي**. أما بمعناه الأضيق، فيعني "استخدام القوة العسكرية أو الإكراه أو التدخل المباشر في نزاع من قِبل دولة أو منظمة أو مجموعة دول بهدف تغيير الوضع الراهن أو إجبار دولة على تبني سياسة مختلفة". وقد قدم مفكرون آخرون تعريفات إضافية:

أ- عرّف تشارلز روسو التدخل الدولي بأنه "التدخل في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى بقصد القيام بعمل معين أو منعه"، مشيرًا إلى أن الدولة المتدخلة تسعى لفرض إرادتها من خلال أشكال مختلفة من الضغط (الاقتصادي، والسياسي، والنفسي، والعسكري).

ب- أما مارتن وايت فيعرف التدخل " عملا مباشرا او عنيفا على مستوى العلاقات الدولية، لكنه لايصل الى درجة الحرب المعلنة بين دولتين او أكثر، لان الحرب هي المرحلة القصوى في مثل هذا التفاعل، وبهدا يكون التدخل سلوكا يعتمد التهديد باستخدام القوى العسكرية، إن لم يستعملها لتحقيق المصالح الوطنية للدولة المتدخلة.[1]

ج- عرّف البروفيسور "ستويل" التدخل بأنه "اللجوء إلى إجراءات قسرية، سواءً فعلية أو بالتهديد، بهدف إقناع الدول الأخرى بتبني مسار عمل، أو إنهاء القتال، أو الانخراط في أنشطة غير مرغوب فيها".[2]

ثانيًا: أشكال التدخل الأجنبي: تتخذ التدخلات الأجنبية أشكالًا مختلفة، تتراوح بين الضغط الناعم واستخدام القوة العسكرية:

1. **التدخل السياسي:** محاولة دولة أو طرف خارجي التأثير على النظام السياسي لدولة أخرى، سواءً كان ذلك علنيًا (الضغط الدبلوماسي، العقوبات) أو سريًا (التلاعب بالانتخابات، دعم الفصائل السياسية)، بهدف تحقيق مصالح سياسية أو استراتيجية.
2. **التدخل الاقتصادي:** استخدام الأدوات الاقتصادية للتأثير على سياسات الدول المستهدفة دون اللجوء إلى القوة العسكرية، مثل فرض عقوبات اقتصادية (حظر تجاري، تجميد أصول) أو استخدام المساعدات الاقتصادية كوسيلة ضغط. تعتمد فعالية هذا التدخل على مدى تأثير الاقتصاد على قرارات الدول المستهدفة، وتُستخدم المؤسسات المالية الدولية أحيانًا كأدوات ضغط غير مباشرة. [3]
3. **التدخل الإعلامي:** في عصر تكنولوجيا المعلومات، يمكن للدول التدخل في الشؤون الداخلية من خلال وكالات الأنباء والدراما والسينما لتشكيل الوعي العام والتأثير على القيم والمواقف المجتمعية. يُسهّل انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية استخدام الأخبار والإنتاجات المُفبركة التي تهدف إلى التأثير على الهوية والثقافة المحلية.[4]
4. **التدخل الإنساني:** استخدام القوة العسكرية أو غيرها من الوسائل من قِبل دولة أو مجموعة دول لإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان داخل دولة أخرى. ويشمل ذلك المساعدات الإنسانية والضغط السياسي والاقتصادي. ويهدف إلى حماية السكان من المعاناة واسعة النطاق، وغالبًا ما يُنفَّذ تحت الغطاء القانوني للأمم المتحدة، على الرغم من الجدل الدائر حول شرعيته وحدوده.[5]
5. **التدخل العسكري:** يُعدّ هذا التدخل من أبرز أدوات السياسة الخارجية للقوى الكبرى، وخاصةً في مناطق الفراغ الأمني أو النزاعات الأهلية. ينقسم التدخل إلى:

أ- **مباشر:** عمل عسكري قتالي، فردي أو ضمن تحالف، كما حدث في التدخل الدولي في ليبيا عام ٢٠١١ بذريعة حماية المدنيين.

ب- **غير مباشر:** مساعدات عسكرية وإرسال خبراء ومدربين. ويُعتبر هذا التدخل وسيلة طويلة الأمد للتأثير على توازن القوى الداخلي، وهو أكثر قبولاً قانونياً وسياسياً.[6]

ثالثاً: أهداف التدخلات الأجنبية: تتعدد أهداف التدخلات الأجنبية، وقد تتداخل أو تتعارض أحياناً:

---

(1) - / امحمد غيث محمود، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لقسم العلوم السياسية بأكاديمية الدرسات العليا، ليبيا، 2005، ص7

(2) - لخضر رابحي، التدخل الدولي بين الشرعية والمشروعية ومفهوم سيادة الدولة، أطروحة منشورة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة نتلمسان، الجزائر، 2015م، ص37.

(3) - حسين حنفي عمر،(2000م) التدخل بشؤون الدول بدريعة حماية حقوق الأنسان، القاهرة، دار النهضة العربية، ، ص194.

(4) - منال فنجان، **"التدخل الخارجي في القانون الدولي واثره على الامن والسلم الدوليين (العراق نموذجاً)"**، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، الملف القانوني، العدد 12، ص194.

(5) - سعاد السعدي، **"التدخل الإنساني مفهومه وتطوره التاريخي"**، مجلة لا رك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد 17، العدد2025،1م ، ص599.

(6) - منال فنجان، التدخل الخارجي في القانون الدولي واثره على الأمن والسلم الدوليين (العراق نموذجاً)، مرجع سابق، ص194

1. تغيير الأنظمة السياسية أو سلوكها: من خلال دعم حركات المعارضة، أو العمليات العسكرية المباشرة، أو تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية، مع أن هذه الأهداف قد تؤدي إلى نتائج عكسية.[1]
2. تحقيق مصالح استراتيجية: كالسيطرة على الموارد الطبيعية أو تعزيز النفوذ الإقليمي للدول المتدخلة.
3. إعادة الأمن والاستقرار: في مناطق النزاع، كما هو الحال في تدخلات الأمم المتحدة.[2]
4. منع انتشار الأسلحة: لحماية الأمن القومي للدول المتدخلة من التهديدات. • الاستجابة للأزمات الإنسانية: كالكوارث الطبيعية أو المجاعات، وتقديم المساعدات الإنسانية، والتي قد تُدمج مع أهداف سياسية أو استراتيجية أخرى.
5. مكافحة الإرهاب: للقضاء على الجماعات المتطرفة التي تُهدد الأمن الإقليمي والدولي، مع أن هذه التدخلات قد تُفاقم الأوضاع الأمنية.
6. تحسين الأوضاع الاقتصادية: في البلدان المتضررة من النزاعات.[3]

رابعاً: مبررات التدخل الخارجي

يقوم القانون الدولي على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الراسخ، وهو مبدأ ينبع من مفهوم السيادة. ويؤكد الإعلان العالمي بشأن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 103/36 المؤرخ 9 /ديسمبر 1981، على أنه "لا يحق لأي دولة أن تتدخل، بشكل مباشر أو غير مباشر، ولأي سبب كان، في الشؤون الداخلية أو الخارجية لأي دولة أخرى". ويشكل التدخل انتهاكًا لسيادة الدولة ويهدد النظام الدولي.[4]

1. ***الحالات المشروعة للتدخل:*** على الرغم من هذا المبدأ العام، توجد حالات استثنائية يجيز فيها القانون الدولي التدخل إذا توافرت أسباب مشروعة تبرر ذلك. وتشمل هذه الحالات: التدخل دفاعًا عن حقوق الدولة، والتدخل لحماية حقوق ومصالح مواطنيها، والتدخل دفاعًا عن الإنسانية، والتدخل في حالة انتهاك الدولة لقواعد القانون الدولي، والتدخل الجماعي، والتدخل من أجل الديمقراطية. دور مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة: يُعدّ مجلس الأمن الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين بموجب المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة. وللمجلس الحق في إصدار قرارات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، استنادًا إلى الفصل السادس من الميثاق، الذي يدعو الدول إلى حل النزاعات سلميًا، أو من خلال الفصل السابع، الذي يدعو مجلس الأمن إلى ممارسة صلاحياته المستمدة من المادتين 41 و42 من الميثاق. تُبرر الانتهاكات المتكررة والجسيمة لحقوق الإنسان داخل إقليم معين الرد العسكري داخل هذه الدول، حيث يمكن أن يتخذ التدخل الإنساني أشكالًا مختلفة، تتراوح بين الوسائل السلمية والعسكرية لتخفيف المعاناة الإنسانية.[5] وقد تم تفعيل هذا المبدأ في عدة حالات، أبرزها قرار مجلس الأمن رقم 1973 بشأن ليبيا عام 2011، الذي نص على فرض منطقة حظر جوي واتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين. انتهاكات مبدأ عدم التدخل في الوضع الليبي: على الرغم من أن مبدأ عدم التدخل يُعتبر "مبدأً تقليديًا وراسخًا في القانون الدولي"، إلا أن الوضع في ليبيا منذ عام 2011 شهد "انتهاكًا صارخًا لهذا المبدأ". فقد أصبحت ليبيا "ساحة مفتوحة لتدخلات خارجية متعددة"، بما في ذلك التدخل العسكري المباشر (مثل عملية الناتو)، والتدخلات غير المباشرة (عبر دعم أطراف داخلية بالسلاح والمال)، بالإضافة إلى التدخل السياسي والدبلوماسي (عبر فرض حكومات أو عرقلة مسارات سياسية معينة). وقد "قوضت هذه التدخلات سيادة الدولة، وخلقت بيئة معقدة من الصراعات الداخلية والتوترات الإقليمية والدولية"، مما ساهم في استمرار عدم الاستقرار. يكشف هذا الوضع عن توتر بالغ الأهمية في العلاقات الدولية: فبينما توجد أطر قانونية تحكم سلوك الدول، إلا أن تطبيقها قد يكون انتقائيًا للغاية، لا سيما عندما تكون المصالح الاستراتيجية أو الاقتصادية للدول القوية على المحك. وتُظهر الحالة الليبية كيف يمكن تجاوز أو التحايل على مبدأي السيادة وعدم التدخل، مما يؤدي إلى تآكل المعايير القانونية الدولية. هذا يُقوّض مصداقية المؤسسات الدولية، ويُرسي سابقةً تُمكّن الجهات الفاعلة القوية من

---

(1) - نادية محمود مصطفى، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، الجزء الأول، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة: ،2015م، دار البشير للثقافة والعلوم، ص568.

(2) - احمد همام، **"تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا"**، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس، العدد الثاني، السنة الثالثة، أكتوبر ،2023، ص190.

(3) - حميد زعاطشي، **"التدخلات الخارجية في دول "الربيع العربي" وتأثيراتها على مسار التحولات السياسية فيها: مصر، ليبيا، تونس أنموذج"**، مجلة السياسية العالمية، المجلد 5، العدد3، 2021م، ص368.

(4) - شاكر سالم حمدان الخرابشة، ،**"موقف مجلس الأمن الدولي من التدخل الأجنبي في ليبيا 2011-2021 (دراسة مقارنة)"**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، المجلد 44، العدد1، 2024، ص245- 247.

(5) - علي معمر فرحات وأخرون، **إشكاليات التدخل الدولي ومبدأ السيادة: دراسة بحثيه بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية**، ورقة بحثية رقم التسجيل 2018،96201م، ص19.

تبرير تدخلاتها بناءً على تفسيراتها الخاصة لـ"الأسباب المشروعة"، مما يُسهم في نهاية المطاف في إطالة أمد عدم الاستقرار بدلًا من تعزيز النظام الدولي.[1]

2. ***التهديدات التقليدية وغير التقليدية للأمن الليبي:***

أ- **التهديدات التقليدية:** تشمل التدخل العسكري والدعم الخارجي للجماعات المسلحة، مما أدى إلى استمرار الصراع المسلح، وتفكك المؤسسات، وفقدان سيادة الدولة على أجزاء كبيرة من أراضيها.[2]

ب- **التهديدات غير التقليدية:** تشمل هذه التهديدات ظواهر لا تتعلق بالتهديدات العسكرية التقليدية فحسب، بل تتشابك أيضًا مع أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية. ومن أبرز هذه التهديدات انتشار المخدرات والإتجار بها، والتأثير الثقافي والإعلامي الخارجي الذي يُهدد الهوية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، الإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، التي تُستنزف القدرات الأمنية وتُزيد من هشاشة الدولة.[3]

ج- أصبحت الموارد الطبيعية الهائلة وموقع ليبيا الجغرافي الاستراتيجي، على نحوٍ متناقض، عوامل رئيسية لجذب التدخل الخارجي، بدلًا من أن تكون ركائز للتنمية والأمن الوطنيين. يُمثل هذا الوضع مثالاً واضحاً على "لعنة الموارد"، حيث تُصبح الموارد القيّمة عبئاً يُؤجج الصراع الداخلي والمنافسة الخارجية. إن سهولة الوصول إلى النفط الليبي وقربه من الأسواق الرئيسية (أوروبا) يزيدان من جاذبيته، مما يُحوّل ليبيا إلى غنيمة جيوسياسية بدلاً من دولة ذات سيادة قادرة على تحديد مصيرها.[4]

المحور الثاني: أبرز عوامل التهديد للأمن القومي الليبي.

تُعد الديناميكيات الداخلية في ليبيا، والتي تشمل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، محركات أساسية للتهديدات التي تواجه الأمن القومي. هذه العوامل تتفاعل بشكل معقد مع التدخلات الخارجية، مما يؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار.

1. ***العوامل السياسية*** **:**من أبرز التحديات التي واجهت الأمن القومي الليبي بعد عام 2011 هي الانقسامات السياسية الحادة التي أدت إلى وجود حكومتين متنافستين، مع وجود مجلسين تشريعيين ومؤسسات عسكرية وأمنية متوازية، لكل منها ولاءاتها ومصالحها الخاصة .هذا التشظي في السلطة أفقد الدولة قدرتها على اتخاذ قرارات موحدة تخص الأمن القومي، كما أعاق بناء مؤسسات أمنية وعسكرية مهنية موحدة .في ظل هذا الفراغ السياسي والأمني، تصاعد دور الميليشيات المسلحة التي لعبت دورًا مركزيًا في حفظ أو تهديد الأمن بحسب الولاءات والمصالح. أصبحت الميليشيات المسلحة تسيطر على مناطق واسعة، وتستخدم السلاح خارج إطار الدولة لتحقيق مصالحها الخاصة، وتسيطر على منافذ حيوية مثل المطارات والموانئ ومؤسسات النفط، وتشارك في تهريب الأسلحة والبشر.[5]

2. ***- العوامل الاقتصادية*** **:**تعتمد الآفاق الاقتصادية لليبيا اعتمادًا كبيرًا على قطاع النفط والغاز الذي يهيمن على إجمالي الناتج المحلي والإيرادات الحكومية والصادرات **[6].**إلا أن النزاعات المتكررة والتدخلات الأجنبية أدت إلى إغلاق موانئ وحقول نفطية في عدة مناسبات، مما تسبب في شلل اقتصادي حاد وانخفاض إيرادات الدولة. هذا الأمر أثر بشكل مباشر على قدرة الدولة على الإنفاق على الخدمات الأساسية .من جهة أخرى، تعتبر نسبة البطالة بين فئة الشباب أكثر حدة، حيث تصل إلى حوالي 51%، مما يعكس صعوبة توفير فرص عمل مناسبة لهذه الفئة .هذا الفراغ الاقتصادي يفتح المجال أمام تجنيد الشباب في الميليشيات مقابل مكاسب مالية، أو في

---

(1) - علي صادق أبو هيف ،(1981)، القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف، ، ص210-ص211.

(2) أبوبكر المبروك بشير ابوعجيلة،، **الأمن القومي الليبي والمواجهة مع الغرب، مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)**، المجلد 14، العدد 1،2015م ، ص128.

(3) - مراجع عطيه السحاتي، دراسات في الأمن القومي، بدون سنة نشر ، ص21.

(4) - وحدة بحوث الأمن القومي بالمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية،(، 5 نوفمبر 2023م.) ورقة بحثية بعنوان المؤسسة الأمنية في ليبيا الواقع والتحديات وسبل الإصلاح.

(5) - سالم دينار علي عمر،()، **آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا**، المجلة العلمية لكلية التربية، المجلد4، العدد1، 2025م، ص308.

(6) - بيان صحفي منشور بعنوان الآفاق الاقتصادية في ليبيا .. مسارات النمو المستدام وزيادة الانتاجية، بتاريخ 2024/12/17م، تمت الزيارة 2025/5/11م عند الساعة 11:34ص. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/12/17/libya-s-economic-outlook-pathways-to-sustainable-growth-and-increased-productivity?utm_source=chatgpt.com

شبكات تهريب الوقود والأسلحة والهجرة غير الشرعية .كما تنتشر ظاهرة الاقتصاد الموازي بشكل واسع في ظل ضعف الرقابة وتعدد السلطات، مما يضعف الاقتصاد الرسمي ويزيد من هشاشة الدولة.[1]

3. ***ـ العوامل الاجتماعية*** :يتسم المجتمع الليبي بتركيبة سكانية متجانسة إلى حد كبير من حيث الدين واللغة، مع وجود أقلية أمازيغية وأقليات أخرى. تشكل القبائل عنصرًا رئيسيًا في النسيج الاجتماعي الليبي، مما يمنح البلاد خصوصية في إدارة العلاقات الداخلية. يمكن أن تلعب القبائل دورًا داعمًا للاستقرار إذا تم دمجها ضمن إطار الدولة، لكنها قد تتحول إلى مصدر توتر وتهديد في حال تهميشها أو استغلالها سياسيًا .بعد عام 2011، برزت النزاعات القبلية والجهوية كمصدر رئيسي للصراع في ليبيا، حيث تنافست القبائل على مناطق النفوذ والموارد والولاءات السياسية. استغلت بعض القوى المحلية والخارجية هذه الانقسامات لتعزيز مواقعها من خلال التحالف مع قبائل معينة على حساب أخرى، مما أدى إلى تفاقم حالة الاحتقان والتفكك الاجتماعي.[2]

إن هذه الديناميكيات الداخلية تخلق حلقة مفرغة من الهشاشة والاستغلال الخارجي. فالوثيقة توضح بدقة كيف أن نقاط الضعف الداخلية العميقة في ليبيا – من فراغ سياسي، وصعوبات اقتصادية، وتفكك اجتماعي – لم تجذب التدخل الخارجي فحسب، بل خلقت أرضًا خصبة للجهات الفاعلة الخارجية لاستغلال هذه الهشاشة وتفاقمها. الدعم الخارجي للميليشيات، والتلاعب بالروافع الاقتصادية، وتأجيج الهويات الفرعية، كلها عوامل تعمق الفوضى الداخلية، مما يجعل من الصعب على الدولة التوحد والتعافي. هذا يديم دورة مفرغة حيث الضعف الداخلي يدعو إلى التدخل الخارجي، والذي بدوره يكثف الضعف الداخلي، مما يجعل الحل المستدام بعيد المنال بشكل متزايد.[3]

المحور الثالث: أهم نماذج وأشكال التدخل الخارجي في ليبيا ما بعد 2011م.

شهدت ليبيا، بعد عام 2011، مجموعة واسعة من التدخلات الخارجية التي اتخذت أشكالًا مختلفة، من الدعم العسكري المباشر إلى الضغوط الاقتصادية والسياسية، مما أثر بشكل عميق على مسار الأزمة.

أولا: التدخلات العسكرية والأمنية المباشرة (الناتو، المرتزقة، القواعد العسكرية الأجنبية)

كان للتدخلات العسكرية والأمنية المباشرة تأثير مدمر على بنية الدولة الليبية، مما أدى إلى تفكيك مؤسساتها وإطالة أمد الصراع.

1. **تدخل حلف الناتو (2011 :)**في عام 2011، شهدت ليبيا تدخلًا عسكريًا مباشرًا من قبل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، تحت شعار حماية المدنيين وفرض منطقة حظر جوي .جاء هذا التدخل عقب تصعيد الأزمة الليبية، وكانت مبرراته المعلنة تركز على حماية المدنيين من قمع النظام .ومع ذلك، فإن هذا التدخل استهدف أيضًا البنية التحتية الليبية، مما أدى إلى تدمير المدن وأرواح المدنيين، وفشل في تحقيق استقرار سياسي دائم. لقد ساهم في زعزعة استقرار ليبيا، مما أدى إلى تفتيتها وتشتت قواتها الأمنية، الأمر الذي أسفر عن أزمة أمنية مستمرة وتفاقم حالة الفوضى.[4]
2. **المرتزقة** :يمثل وجود المرتزقة في ليبيا ظاهرة متزايدة ومعقدة، حيث شاركوا بشكل مباشر في النزاعات المسلحة، مما أدى إلى نتائج وخيمة على السكان والبنى التحتية .ساهم المرتزقة المنتدبون من طرفي الصراع في إلحاق الأذى بالشعب الليبي، وفتحوا بابًا من أبواب التدخل الخارجي وانتهاك السيادة الليبية .غالبًا ما يتركون خلفهم مقابر جماعية، وألغامًا مبعثرة مميتة، ومؤسسات مدنية أو سيادية مهدمة (مستشفيات، مدارس، دوائر حكومية). وقد ارتكب عناصر المرتزقة، خاصة من شركات أمنية وعسكرية خاصة، انتهاكات واسعة تتعلق بالتشريد والقتل والتعذيب ونهب الممتلكات، معتمدين على سياسات الأرض المحروقة لإضعاف الخصوم.[5]
3. ***القواعد العسكرية الأجنبية*** :لم تقتصر تدخلات القوى الخارجية على دعم الفصائل المسلحة فحسب، بل شملت أيضًا إنشاء قواعد عسكرية من قبل عدة دول، أبرزها روسيا والإمارات وتركيا.

أـ **روسيا** :عززت وجودها في مناطق من خلال قواعد استراتيجية مثل قاعدة الجفرة التي شهدت تحديثات شملت مدارج الطائرات ومنظومات دفاع جوي، وقاعدة براك الشاطئ التي استخدمت كمركز لوجستي، إضافة إلى قواعد القرضابية ومعطن السارة.

---

(1) - https://akhbarlibya24.net/?p=382395 مقال منشور في موقع أخبار ليبيا 24، بتاريخ 2025/4/11، تاريخ الزيارة 2025/5/11م، عند الساعة 12:13م.

(2) - هاجر عمر منيدر، **"قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في ليبيا خلال الفترة من (1990- 2023)"**، مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)، المجلد 9، العدد1،2025م ، ص105.

(3) - محمد عمر احمد ابوعنزة، واقع إشكاليات الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية، دراسة من منظور فكري، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2011م، ص8.

(4) - حسام فتحي وآخرون، **"مبررات التدخل العسكري للناتو في ليبيا بين المشروعية وعدم المسؤولية"**، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد 8، العدد2، أكتوبر،2024م ، ص146.

(5) - عبدالهادي قاسمي، **"المرتزقة في ضوء القانون الدولي الإنساني حالة ليبيا"**، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 9، إبريل 2021م، ص 174.

ب- **الإمارات :**دعمت مصالحها عبر إنشاء قاعدة "الخادم" جنوب بنغازي لتسيير الطائرات المسيرة، كما أقامت غرفة عمليات داخل قاعدة الجفرة.[1]

ج- **تركيا :**أنشأت وجودًا عسكريًا في الغرب الليبي دعمًا لحكومة الوفاق، فاستغلت قاعدة معيتيقة في طرابلس كغرفة عمليات، إلى جانب قاعدة الوطية قرب الحدود التونسية.

إن هذا الوضع يسلط الضوء على مفارقة عميقة: فالتدخلات التي بدأت بأهداف معلنة لحماية السكان أو تحقيق الاستقرار غالبًا ما تؤدي إلى نتائج عكسية، مما يسفر عن دمار أكبر، وعدم استقرار طويل الأمد، ومعاناة إنسانية متزايدة. الوسائل المستخدمة نفسها (القوة العسكرية، الدعم الخارجي) تقوض الغايات المرجوة، مما يبرهن على أن التدخل العسكري الخارجي في الصراعات الداخلية المعقدة، حتى مع النوايا التي تبدو نبيلة، يحمل مخاطر متأصلة في تفاقم الأزمة وخلق عواقب غير مقصودة ومدمرة. هذا يضع تحديًا أمام الفهم التقليدي لفعالية وأخلاقيات مثل هذه التدخلات.[2]

. ثانياً: دعم الأطراف المحلية: القوى الإقليمية والدولية.

تُعد ظاهرة دعم القوى الإقليمية والدولية للأطراف المحلية في ليبيا أحد أبرز أشكال التدخل التي حولت البلاد إلى ساحة صراع بالوكالة.

أ- **تركيا :**يتميز دور تركيا في ليبيا بدعمها المباشر لحكومة الوفاق الوطني، حيث قدمت مساعدات عسكرية ولوجستية لتعزيز نفوذها في المنطقة. يشمل هذا الدعم اتفاقيات عسكرية ونشر قوات، مما ساهم في تصعيد النزاع وتعقيد المشهد السياسي.

ب- **روسيا :**يتمثل تدخل روسيا في ليبيا بشكل أساسي في دعمها للجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر. يشمل هذا الدعم توفير المعدات العسكرية والتدريب والمرتزقة، مما أثر بشكل كبير على ميزان القوى وأطال أمد الصراع.[3]

ج- **الإمارات :**دعمت الإمارات بنشاط فصائل عسكرية وسياسية مختلفة في ليبيا، خاصة تلك المتحالفة ضد حكومة الوفاق الوطني. يشمل هذا الدعم مساعدات مالية ومعدات عسكرية ودعمًا لوجستيًا، بهدف تعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة .[4]

د- **مصر :**تُعد تدخلات مصر في ليبيا مدفوعة بمخاوف أمنها القومي، خاصة فيما يتعلق بأمن الحدود ومكافحة الإرهاب. دعمت مصر الجيش الوطني الليبي، وقدمت مساعدات عسكرية ولوجستية لتحقيق الاستقرار في المنطقة الشرقية ومواجهة الجماعات المتطرفة.[5]

لقد تحولت ليبيا فعليًا إلى ساحة شطرنج جيوسياسية حيث تسقط القوى الخارجية خلافاتها وتدفع بأجنداتها الاستراتيجية والاقتصادية والأمنية من خلال دعم وكلاء محليين. هذا التدويل للصراعات الإقليمية والعالمية لا يؤدي فقط إلى تعميق الانقسامات الداخلية، بل يجعل عملية المصالحة وبناء الدولة الحقيقية التي يقودها الليبيون صعبة للغاية. يصبح الصراع أقل عن الديناميكيات الداخلية لليبيا وأكثر عن المصالح المتنافسة للرعاة الخارجيين، مما يديم حلقة العنف وعدم الاستقرار.[6]

تالتا: التدخلات السياسية والاقتصادية (المؤتمرات الدولية، التنافس على الموارد، العقوبات)

إلى جانب التدخلات العسكرية، لعبت التدخلات السياسية والاقتصادية دورًا محوريًا في تشكيل الأزمة الليبية، وإن كانت نتائجها غالبًا ما تكون عكسية.[7]

1. **المؤتمرات الدولية (برلين، جنيف)**هدفت المؤتمرات الدولية، مثل مؤتمر برلين في يناير 2020 ومؤتمرات جنيف في عام 2021، إلى جمع الأطراف الليبية لحل الأزمة وتحقيق توافق سياسي لمستقبل البلاد .ومع ذلك، واجهت نتائج هذه المؤتمرات تحديات مستمرة بسبب "تضارب مصالح الأطراف المشاركة" و"الوجود المستمر

---

(1) - بقلم محمود شعبان ،**"عربي بوست" يتتبع وصول 1800 عنصر من فاغنر إلى ليبيا.. (2024/6/7م)خرائط وصور لأماكن تمركزهم تمهيداً لإنشاء "الفيلق الأفريقي"**، مقال منشور على موقع عربي بوست ، تاريخ زيارة الموقع 2024/5/19م عند الساعة 1:43م. https://arabicpost.net/

(2) - عبدالحميد قطب، **"الخادم والجفرة.. تعرف على القواعد العسكرية الإماراتية في ليبيا"** مقال منشور على موقع الجزيرة نت ، تاريخ النشر 2020/1/7م، تاريخ زيارة الموقع 2025/5/19م، عند الساعة 2:00م.https://www.aljazeera.net

(3) - فريدة حموم، **"التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا"**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية تيزي وزو، العدد2019،2م، ص167.

(4) - Gökhan TEKİR, Russian-Turkish Involvement in the Civil War in Libya, TJORS - Turkish Journal of Russian Studies Issue: 3 (Summer 2020), p203.

(5) - خليل العناني،مقال منشور في المركز العربي واشنطن دي سي، 2020/6/8، تم الزيارة بتاريخ 2025/5/13م، عند الساعة 5:40م. Understanding Egypt's Strategy in Libya

(6) - Ferhat Polat, UAE in Libya: Continuity and Change, TRT World Research Centre, 2023, pp 6 -9

(7) - ملتقى الحوار السياسي الليبيUNSMIL | تاريخ زيارة الموقع 2025/5/14م، عند الساعة 5:00م.

للجماعات المسلحة ."غالبًا ما أدت إلى "انقسام سياسي وتشكيل حكومات موازية"، لتصبح فعليًا "جزءًا من المشكلة السياسية" بدلًا من أن تكون حلًا، مما أعاق إطارًا سياسيًا وقانونيًا دائمًا.[1]

2. **التنافس على النفط والموارد الليبية :**تُعد احتياطيات ليبيا الهائلة من النفط والغاز (2.8% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة) نقطة محورية للتنافس الدولي والإقليمي، خاصة بالنسبة لأوروبا [2].وقد كثفت القوى الإقليمية والدولية (تركيا، روسيا، الإمارات، مصر) دعمها لمختلف الفصائل العسكرية والسياسية في ليبيا لتأمين نفوذها ومصالحها الاقتصادية المتعلقة بهذه الموارد .أدى الصراع على السيطرة على إنتاج النفط ومنشآت التصدير إلى "تفاقم الصراع الداخلي"، مما حول النفط إلى أداة للضغط السياسي وجعل ليبيا "ساحة للتنافس الدولي والإقليمي."[3]

3. **استخدام العقوبات الاقتصادية كأداة ضغط :**تُستخدم العقوبات الدولية بشكل متكرر كأداة لفرض القانون الدولي والحفاظ على السلم والأمن العالميين. ومع ذلك، يشير التحليل إلى أن هذه العقوبات في ليبيا كانت "عكسية"، حيث "فاقمت الأزمات الإنسانية" وقوضت استقرار الدولة .لقد أعاقت هذه العقوبات قدرة ليبيا على المشاركة بفعالية في الاقتصاد العالمي وإعادة بناء البلاد، مما أضعف الدولة ومؤسساتها .والأهم من ذلك، أنها ساهمت بشكل غير مقصود في "تقوية الاقتصادات غير الرسمية والأنشطة غير المشروعة"، مما زاد من تعقيد المشهد السياسي والأمني وجعل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة أكثر صعوبة.

يوضح هذا النمط أن الجهود الدبلوماسية والضغوط الاقتصادية، رغم كونها أدوات قوية نظريًا، تصبح غير فعالة أو حتى ذات نتائج عكسية عندما يغيب الإرادة السياسية الدولية الموحدة والحقيقية. عندما تتبع الجهات الفاعلة الخارجية أجندات متضاربة أو تفشل في ضمان التنفيذ الشامل للاتفاقيات، فإن هذه الأدوات تزيد عن غير قصد من عمق الأزمة، وتضعف الدولة الشرعية، وتخلق مسارات جديدة للأنشطة غير المشروعة. هذا يؤكد أن نجاح التدخلات غير العسكرية يعتمد على نهج دولي متماسك ومستدام وموحد يضع استقرار ليبيا فوق المصالح الوطنية الفردية .[4]

المحور الرابع : آثار وتداعيات التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي.

كان للتدخلات الخارجية في ليبيا آثار عميقة ومتعددة الأوجه على الأمن القومي، مما أدى إلى تدهور شامل في الوضع الأمني والسياسي والاجتماعي.

1. التداعيات الأمنية والعسكرية

تسببت التدخلات الخارجية في تفكيك البنية الأمنية الليبية، مما أدى إلى فراغ أمني واسع استغلته الميليشيات والجريمة المنظمة.

أ- **تفكيك المؤسسات العسكرية وانتشار الميليشيات :**ساهم تدخل الناتو بشكل كبير في "تفكيك المؤسسات العسكرية الليبية"، مما أدى إلى "تفتيت وتشتت قواتها الأمنية ."هذا الفراغ الأمني سمح للميليشيات المسلحة بالبروز، حيث سيطرت على مناطق واسعة ومنافذ حيوية (مثل المطارات والموانئ ومؤسسات النفط)، وعملت "خارج إطار الدولة" لخدمة مصالحها الخاصة .تُعد هذه الميليشيات متورطة في تهريب الأسلحة والبشر، مما يشكل تهديدًا كبيرًا للأمن الداخلي والسيادة الوطنية. كما أن انتشار الأسلحة، خاصة الخفيفة منها، يسهل عمليات التهريب والنزاعات المسلحة، ويهدد الأمن والاستقرار بشكل مباشر.[5]

ب- **تزايد النفوذ الأجنبي وانعدام السيطرة على الحدود :**يُعد تزايد النفوذ الأجنبي وانعدام السيطرة على الحدود من التهديدات الأمنية الكبيرة التي تواجه ليبيا. لقد أدت التدخلات الخارجية، والدعم المقدم من بعض القوى الإقليمية والدولية للميليشيات والجماعات المسلحة، إلى تعقيد الوضع الأمني، مما أدى إلى زيادة الفوضى وعدم الاستقرار . وقد أدى ضعف السلطة المركزية الليبية وعدم قدرتها على فرض سيادتها على حدودها الواسعة إلى استغلال القوى الأجنبية للوضع وتسهيل عمليات العبور غير الشرعية، مما يقوض السيادة الليبية بشكل أكبر .إن انتشار

---

(1) - خارطة الطريق للمرحلة التمهيدية للحل الشامل، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، lpdf_-_roadmap_final_arabic_0.pdf.ص1.

(2)- كريمة ناجي، مقال منشور بعنوان **"نفط ليبيا وغازها يؤججان نار المنافسة بين إيطاليا وفرنسا"** ، بتاريخ 2023/5/9م، تمت زيارة الموقع 2025/5/14م، عند الساعة 5:00م. - https://www.independentarabia.com/node/

(3)- نصر، مقال منشور بعنوان **"ليبيا تنافس مصر على موقع اكتشاف غاز ضخم.. احتياطاتهم 122 تريليون قدم مكعبة"**، بقلم ياسر ، بتاريخ 2024/10/7م، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2025/5/14م، عند الساعة 6:00م. - https://attaqa.net/

(4) - عبدالسلام سالم مسعود، **"الآثار الناشئة عن العقوبات الاقتصادية الدولية على الدولة الليبية"**، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية،المجلد5، العدد 16، يوليو2024م، ص54، ص65.

(5) - آية بدر، **"التحديات الأمنية. عقبة أمام الحل السياسي للأزمة الليبية"**، مجلة متابعات أفريقية، إبريل 2021م ، ص68.

الأسلحة عبر الحدود، وتكاثر الجماعات المسلحة والميليشيات، يزيد من تفاقم الوضع الأمني ويعيق جهود بناء الدولة.[1]

ج- **انتشار الجريمة المنظمة والإتجار بالبشر :**يتجلى انتشار الجريمة المنظمة في ليبيا من خلال تكاثر العصابات الإجرامية والمسلحة المتورطة في عمليات التهريب، بما في ذلك تهريب البضائع والأسلحة والمخدرات .كما يُعد الإتجار بالبشر قضية رئيسية، حيث يتم استغلال المهاجرين في طرق العبور، أو في العمل القسري، أو الاستغلال الجنسي .تُصنف هذه الظاهرة كواحدة من أخطر أشكال الجريمة المنظمة، وتُعد ليبيا نقطة عبور لهذه الأنشطة غير المشروعة .يرتبط انتشار الجريمة المنظمة والإتجار بالبشر ارتباطًا مباشرًا بالفراغ السياسي، وضعف القدرات الأمنية والمؤسسية للدولة، بالإضافة إلى التفاعلات الإقليمية والدولية. إن غياب التنسيق الفعال بين المؤسسات الحكومية والأمنية يزيد من تعقيد جهود مكافحة هذه التهديدات.[2]

يُظهر هذا التحليل أن التدخل العسكري الخارجي الأولي، من خلال تفكيك هياكل الأمن الحكومية القائمة، لم يؤدِ إلى بديل مستقر، بل إلى فراغ خطير في السلطة. هذا الفراغ أصبح أرضًا خصبة لانتشار الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية (الميليشيات، العصابات الإجرامية) وقد استغلته القوى الخارجية لمصالحها الخاصة. النتيجة المباشرة هي تدهور حاد في الأمن القومي، وانهيار القانون والنظام، وظهور تهديدات عابرة للحدود، مما يجعل قدرة الدولة على إعادة بسط السيطرة وتوفير الأمن لمواطنيها تحديًا عميقًا. الفراغ الأمني ليس سمة متأصلة في ليبيا ما بعد الصراع، بل هو نتيجة مباشرة ومنهجية لتأثير التدخل على قدرة الدولة.[3]

2- -التداعيات السياسية والاجتماعية.

لم تقتصر آثار التدخلات الخارجية على الجانب الأمني والعسكري، بل امتدت لتشمل تداعيات سياسية واجتماعية عميقة أثرت على استقرار الدولة والمجتمع.

أ- **تعطيل العملية السياسية وتفاقم الانقسام :**تعرضت العملية السياسية في ليبيا لعرقلة شديدة بسبب غياب الإرادة السياسية الفعالة بين الفصائل الداخلية، مما أدى إلى "فقدان السلطة المركزية وضعف مؤسسات الدولة ."لقد أدت التدخلات الخارجية وتصاعد النفوذ الأجنبي إلى "تعقيد الوضع بشكل كبير"، مما فاقم الانقسامات القائمة بين المنطقتين الشرقية والغربية من البلاد [4].وقد نتج عن ذلك صراع داخلي طويل الأمد، مما أعاق المصالحة الوطنية وتشكيل مؤسسات سياسية موحدة ومستقرة .يُعد فشل الهيئات الانتقالية مثل المؤتمر الوطني العام وتشكيل حكومات موازية نتائج مباشرة لهذا التشرذم.[5]

ب- **تدهور الخدمات العامة وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي :**كان لتدهور الخدمات العامة الأساسية (مثل الصحة، التعليم، والبنية التحتية) عواقب سلبية وخيمة على الاستقرار الاجتماعي .أدى هذا التدهور إلى "فقدان الثقة" بين الأفراد والمؤسسات، وزيادة مشاعر "الإحباط والاستياء ."لقد أضعف التماسك الاجتماعي وقلل من قدرة المجتمع على مواجهة التحديات، مما جعل المجتمع أكثر عرضة لعدم الاستقرار والصراع.[6]

ج- **تدويل الأزمة الليبية وتراجع السيادة الوطنية :**أدى التدخل المباشر للقوى الإقليمية والدولية في الشؤون الليبية إلى "تآكل كبير في السيادة الوطنية"، مما أطال أمد الصراع وعقّده .لقد قوضت التدخلات العسكرية المباشرة من قبل دول مثل تركيا ومصر والإمارات "قدرة الدولة الليبية على فرض سلطتها على أراضيها"، مما جعل من الصعب على ليبيا تحقيق سيادة حقيقية ومستقلة .أصبحت الأزمة "جانبًا أساسيًا من المشهد السياسي للبلاد"، مع تحول ليبيا إلى "ساحة للتنافس الدولي والإقليمي" على الموارد والنفوذ السياسي .وقد فاقمت التدخلات الخارجية "الانقسامات الداخلية"، مما أضعف إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية وأطال أمد الفوضى الأمنية والسياسية.[7]

إن هذا الوضع يرسم صورة قاتمة لانهيار منهجي للدولة والنسيج الاجتماعي. فمن الناحية السياسية، هناك "غياب للإرادة السياسية الفعالة"، و"فقدان للسلطة المركزية"، و"ضعف لمؤسسات الدولة"، و"تفاقم للانقسامات ."يؤثر هذا

---

(1) فريدة حموم، التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا، مرجع سابق، ص16.

(2) - نبيل عاشوري، شفيعة حداد، **"الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر في ظل الانفلات الأمني في ليبيا"**، ورقة مشاركة في فعاليات الملتقى الوطني " التحولات الجيوسياسية في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المغاربي"،2023 ، ص3.

(3) - خالد خليف، **"تنامي الجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية – الإتجار بالبشر في ليبيا نموذجا"**، مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد2، ديسمبر2020م ، ص10.

(4) - جمال عبدالرحمن رستم، **"الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية 2011-2023"**، دراسات سياسية، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية،2024 ، ص10.

(5) - سالم دينار علي عمر، **"آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا"**، المجلة العلمية لكلية التربية، المجلد 4، العدد 1، يناير 2025م ، ص325.

(6) - ربيعة سعد قويدر، **"الأزمات وتعزيز القيم الاجتماعية: دراسة تحليلية حول تعزيز القيم الاجتماعية في ظل اللازمات وعلاقتها برأس المال الاجتماعي"**، مركز الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب واللغات – قسم الخدمة الاجتماعية، طرابلس،2024 ، ص9.

(7) - حمدي حسين همام، **"تأثير تدويل الأزمة الليبية في مستقبل التسوية السياسية"**، مجلة العلوم السياسية، العدد،2023،65، ص2.

التشرذم السياسي بشكل مباشر على الرفاه الاجتماعي، مما يؤدي إلى "تدهور الخدمات العامة" (الصحة، التعليم، البنية التحتية)، وهذا بدوره يسبب "فقدان الثقة" و"الإحباط"، مما يضعف في النهاية "التماسك الاجتماعي" ويزيد من "الضعف الاجتماعي ."ويتفاقم هذا التفكك الداخلي من خلال "تدويل الأزمة"، حيث تؤدي التدخلات المباشرة إلى "تآكل كبير في السيادة الوطنية" وتجعل من "الصعب على ليبيا تحقيق سيادة حقيقية ومستقلة ."هذا الانهيار لوظائف الدولة الأساسية (السلطة السياسية، توفير الخدمات الأساسية، السيطرة على الأراضي) يقوض بشكل جوهري مفهوم الدولة الليبية الموحدة. إنه يحول ليبيا إلى كيان مجزأ بعمق، على وشك أن يصبح دولة فاشلة بشكل دائم، غير قادرة على توفير احتياجات مواطنيها، وتعتمد بشكل متزايد على الجهات الفاعلة الخارجية وتتلاعب بها. هذه النتيجة طويلة الأمد هي ربما الأثر الأكثر خطورة للتدخلات.[1]

الخاتمة:

شكلت التدخلات الخارجية بعد 2011 أحد أبرز العوامل التي أضعفت الأمن القومي الليبي، وأعاقت عملية بناء الدولة، حيث أدت إلى تفاقم الانقسامات الداخلية، وخلق واقع من الفوضى السياسية والأمنية والاجتماعية. لقد تحول النزاع الليبي إلى أزمة معقدة تتداخل فيها المصالح الدولية، على حساب السيادة الوطنية واستقرار البلاد.

أن الحل الليبي يجب أن ينبع من الداخل، عبر حوار وطني شامل، وسياسات مستقلة، وإرادة سياسية قوية تعيد للدولة هيبتها ووحدتها. كما أن على المجتمع الدولي مسؤولية أخلاقية وقانونية لمساعدة الليبيين في استعادة سيادتهم، دون فرض حلول خارجية أو دعم أطراف بعينها.

النتائج:

1- تعدد وتنوع أشكال التدخلات الخارجية في ليبيا بعد 2011م، شملت التدخل العسكري المباشر (حلف الناتو)، ودعم الفصائل المسلحة، وتأسيس قواعد عسكرية، وتوظيف المرتزقة.
2- تحولت ليبيا إلى ساحة صراع إقليمي ودولي، عبر حرب بالوكالة دعمتها قوى خارجية لتحقيق مصالحها الجيوسياسية، ما أدى إلى زعزعة الاستقرار الوطني.
3- فشل التدخلات الخارجية في تحقيق استقرار سياسي دائم، بل ساهمت في تفكيك بنية الدولة الليبية وتعطيل بناء مؤسساتها.
4- تدهور الوضع الأمني نتيجة انتشار السلاح، وغياب سلطة مركزية موحدة، ووجود جماعات مسلحة مدعومة من الخارج.
5- تعميق الانقسام السياسي بين الشرق والغرب، وظهور سلطتين متنافستين، نتيجة التدخلات الأجنبية ودعمها لأطراف متصارعة.
6- تدهور الخدمات العامة والبنية التحتية بسبب استمرار الصراعات، وهو ما فاقم الأوضاع الإنسانية والاجتماعية.
7- تراجع السيادة الوطنية، إذ لم تعد الدولة الليبية قادرة على اتخاذ قراراتها السيادية بمعزل عن التأثيرات الخارجية.
8-

التوصيات:

1- توحيد الجهود الوطنية نحو حوار شامل، بعيدًا عن الاصطفافان الخارجية، لإعادة بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الاستقرار.
2- دعوة المجتمع الدولي لاتخاذ موقف صارم ضد التدخلات الأجنبية، ووضع آلية واضحة لمراقبة ومنع أي دعم عسكري للأطراف الليبية.
3- إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية والعسكرية الليبية، تحت قيادة موحدة، لضمان الأمن والاستقرار وحماية السيادة.
4- دعم المبادرات الأممية والإقليمية التي تهدف إلى نزع السلاح، وإدماج المسلحين في الحياة المدنية أو المؤسسات الرسمية.
5- إطلاق خطة وطنية لإعادة الإعمار، تشمل إصلاح البنية التحتية والخدمات الأساسية، لتعزيز الثقة بين المواطن والدولة.
6- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني الليبي في التوعية بأهمية السيادة، والمساهمة في المصالحة الوطنية والتماسك المجتمعي.
7- فرض رقابة على تدفق السلاح والمرتزقة عبر الحدود الليبية، بالتعاون مع دول الجوار والمنظمات الدولية.

[1] مقال منشور بعنوان **"اجتماع عربي على رفض التدخلات العسكرية الأجنبية في ليبيا"**، تاريخ النشر 23 يونيو 2020م، تاريخ زيارة الموقع 2025/5/18م، عند الساعة 9:00م. - https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2020-06-23-1.1365894

قائمة المراجع:

أولا: الكتب.

1- حسين حنفي عمر،(2000م)، التدخل بشؤون الدول بدريعة حماية حقوق الأنسان، القاهرة، دار النهضة العربية.
2- نادية محمود مصطفى،(2015)، العلاقات الدولية في التاريخ الإسلامي: منظور حضاري مقارن، الجزء الأول، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم.
3- علي صادق أبو هيف ،(1981) القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1- امحمد غيث محمود، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لقسم العلوم السياسية بأكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2005.
2- لخضر رابحي،(2015م)، التدخل الدولي بين الشرعية والمشروعية ومفهوم سيادة الدولة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة نتلمسان، الجزائر،
3- محمد عمر احمد ابوعنزة، (2011)،واقع إشكاليات الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية، دراسة من منظور فكري، رسالة ماجستير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

ثالثا: المجلات العلمية:

1- سعاد السعدي، **"التدخل الإنساني مفهومه وتطوره التاريخي، مجلة لا رك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية"**، المجلد 17، العدد2025،1م.
2- احمد همام، **"تأثير التدخلات الخارجية على مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا"**، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد – جامعة السويس، العدد الثاني، السنة الثالثة، أكتوبر2023م.
3- - حميد عاطشي، **"التدخلات الخارجية في دول "الربيع العربي" وتأثيراتها على مسار التحولات السياسية فيها: مصر، ليبيا، تونس أنموذج"**، مجلة السياسية العالمية، المجلد 5، العدد2021،3م.
4- - شاكر سالم حمدان الخرابشة، **"موقف مجلس الأمن الدولي من التدخل الأجنبي في ليبيا 2011-2021 (دراسة مقارنة)"**، مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، المجلد 44، العدد2024،1م.
5- ابوبكر المبروك بشير ابوعجيلة، **"الأمن القومى الليبى والمواجهة مع الغرب"**، مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية)، المجلد 14، العدد 2015،1م.
6- - وحدة بحوث الأمن القومي بالمركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، (2023م)،ورقة بحثية بعنوان **"المؤسسة الأمنية في ليبيا الواقع والتحديات وسبل الإصلاح"**، 5 نوفمبر.
7- - سالم دينار علي عمر، **"آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا"**، المجلة العلمية لكلية التربية، المجلد4، العدد2025،1م.
8- - هاجر عمر منيدر، **"قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة فى ليبيا خلال الفترة من (1990- 2023)"**، مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)، المجلد 9، العدد2025،1م.
9- - حسام فتحي وآخرون، **"مبررات التدخل العسكري للناتو في ليبيا بي المشروعية وعدم المسؤولية"**، مجلة البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل، المجلد 8، العدد2، أكتوبر2024م.
10- - عبدالهادي قاسمي، **"المرتزقة فى ضوء القانون الدولى الإنسانى حالة ليبيا"**، مجلة شؤون استراتيجية، العدد 9،2021م.
11- - فريدة حموم، **التحديات الأمنية المعيقة لبناء الدولة في ليبيا**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية تيزي وزو، العدد2.
12- - خالد خليف، **"تنامي الجريمة المنظمة في المنطقة المغاربية – الإتجار بالبشر في ليبيا نموذجا"**، مجلة المنار للدراسات والبحوث القانونية والسياسية، المجلد 4، العدد2020،2م.
13- - عبدالسلام سالم مسعود، **"الآثار الناشئة عن العقوبات الاقتصادية الدولية على الدولة الليبية"**، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية،المجلد5، يوليو2024م، العدد 16.
14- - آية بدر، **التحديات الأمنية. عقبة أمام الحل السياسي للأزمة الليبية**، مجلة متابعات أفريقية، إبريل2021م.
15- - حمدي حسين همام، **"تأثير تدويل الأزمة الليبية فى مستقبل التسوية السياسية"**، مجلة العلوم السياسية،2023م، العدد65.

رابعاً: التقارير:

16- علي معمر فرحات وأخرون، **إشكاليات التدخل الدولي ومبدأ السيادة: دراسة بحثيه بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية**، ورقة بحثية رقم التسجيل 2018،96201م.

17- - نبيل عاشوري، شفيعة حداد، **الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر في ظل الانفلات الأمني في ليبيا**، ورقة مشاركة في فعاليات الملتقى الوطني " التحولات الجيوسياسية في الوطن العربي وانعكاساتها على الأمن المغاربي"،2023م.

18- - جمال عبدالرحمن رستم، **الانقسامات السياسية وتوجهات السياسة الخارجية الليبية 2011-2023**، دراسات سياسية، مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية،2024م.

19- - ربيعة سعد قويدر، **الأزمات وتعزيز القيم الاجتماعية: دراسة تحليلية حول تعزيز القيم الاجتماعية في ظل اللازمات وعلاقتها برأس المال الاجتماعي**، مركز الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب واللغات – قسم الخدمة الاجتماعية، طرابلس،2024م

خامساً: شبكة المعلومات الدولية:

- منشور بقلم فيصل براء، تاريخ الزيارة 2025/5/5، عندا الساعة 2:00م. - /https://political-encyclopedia.org/dictionary مقال
- - بيان صحفي منشور بعنوان **"الآفاق الاقتصادية في ليبيا .. مسارات النمو المستدام وزيادة الإنتاجية"**، بتاريخ 2024/12/17م، تمت الزيارة 2025/5/11م عند الساعة 11:34ص. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2024/12/17/libya-s-economic-outlook-pathways-to-sustainable-growth-and-increased-productivity?utm_source=chatgpt.com
- مقال منشور في موقع أخبار ليبيا 24، بتاريخ 2025/4/11، تاريخ الزيارة 2025/5/11م، عند الساعة 12:13م. https://akhbarlibya24.net/?p=382395
- مقال منشور بعنوان **"عربي بوست" يتتبع وصول 1800 عنصر من فاغنر إلى ليبيا.. خرائط وصور لأماكن تمركزهم تمهيداً لإنشاء "الفيلق الأفريقي"**، بقلم محمود شعبان، تاريخ النشر 2024/6/7م، تاريخ زيارة الموقع 2024/5/19م عند الساعة 1:43م. - https://arabicpost.net/
- مقال منشور بعنوان **(الخادم والجفرة.. تعرف على القواعد العسكرية الإماراتية في ليبيا)** بقلم عبدالحميد قطب، تاريخ النشر 2020/1/7م، تاريخ زيارة الموقع 2025/5/19م، عند الساعة 2:00م. - https://www.aljazeera.net
- **Gökhan TEKİR, Russian-Turkish Involvement in the Civil War in Libya, TJORS - Turkish Journal of Russian Studies Issue: 3 (Summer 2020), p203.**
- مقال منشور في المركز العربي واشنطن دي سي، بقلم خليل العناني، بتاريخ 2020/6/8، تم الزيارة بتاريخ 2025/5/13م، عند الساعة 5:40م. - Understanding Egypt's Strategy in Libya
- **Ferhat Polat, UAE in Libya: Continuity and Change, TRT World Research Centre, 2023, pp 6 -**
- - ملتقى الحوار السياسي الليبيUNSMIL | تاريخ زيارة الموقع 2025/5/14م، عند الساعة 5:00م.
- - خارطة الطريقة للمرحلة التمهيدية للحل الشامل، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، roadmap_final_arabic_0.pdf - lpdf .
- - كريمة ناجي، **"نفط ليبيا وغازها يؤججان نار المنافسة بين إيطاليا وفرنسا"** ، بتاريخ 2023/5/9م، تمت زيارة الموقع 2025/5/14م، عند الساعة 5:00م.،مقال منشور على الموقع الالكتروني https://www.independentarabia.com/node/
- - مقال منشور بعنوان **(ليبيا تنافس مصر على موقع اكتشاف غاز ضخم.. احتياطاتهم 122 تريليون قدم مكعبة)**، بقلم ياسر نصر، بتاريخ 2024/10/7م، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2025/5/14م، عند الساعة 6:00م. - https://attaqa.net/
- - مقال منشور بعنوان **(إجماع عربي على رفض التدخلات العسكرية الأجنبية في ليبيا)**، تاريخ النشر 23 يونيو 2020م، تاريخ زيارة الموقع 2025/5/18م، عند الساعة 9:00م. - https://www.emaratalyoum.com/politics/news/2020-06-23-1.1365894